

Abstrak

Kajian ini berkenaan had poligami dalam undang-undang Islam dan evolusi dalam undang-undang keluarga Libya. Ia membincangkan kesahihan, kekurangan dan tujuan disebalik perundangan Islam terdahulu. Pandangan Fuqaha terhadap kekangan yang dikenakan terhadap undang-undang Islam dan halangan dalam membenarkan poligami dan model terkini perundangan berpoligami dari negara-negara Islam. Kajian ini, dari perundangan Libya, mengenengahkan perkembangan perundangan isi-rumah di Libya. Juga, kekangan dan evolusi berpoligami dan rentetan masa, kenyataan terperinci keatas halangan dan implikasinya jika ia dilanggar. Kajian ini juga menilai sistem poligami di Libya melalui kacamata umum, soal kajiselidik temubual Hakim mahkamah keluarga dalam menilai dan membincangkan kelemahan berpoligami dalam perundangan Libya. Juga, untuk membincangkan pernyataan undang-undanga sebagai mengganti pernyataan sedia dalam perundangan poligami .Penyelidik menggunakan pendekatan membaca untuk mengumpul bahan yang diperlukan untuk sastera dan kaedah deskriptif untuk mengumpul pandangan orang awam, pendapat hakim yang mengendalikan hal ehwal keluarga serta pakar undang-undang dan akhirnya pendekatan analisis untuk menganalisis teks, bidang maklumat dan pendapat pakar, dan telah mencapai kesimpulan akhir yang dianggap punca sistem poligami dalam undang-undang Islam, dinilai berdasarkan kriteria kepentingan diri, sekatan yang dikenakan oleh mahkamah tinggi semata mata untuk mengawal dan memihak kepada sistem poligami secara umum dan ia telah terbukti menjadi kecacatan yang jelas dalam sistem perundangan poligami dalam undang-undang Libya .

Abstract

The study addresses the limitations of polygamy in Islamic law and its evolution in the Libyan Family Law. It shows evidence of legitimacy and limitation and subsequently the aim behind it from the perspectives of the Islamic Law. In addition, this thesis presents the views of the Fuqaha on the restrictions imposed by law in violation of Islamic law and the restriction on the permissibility of polygamy, and presents models for law of polygamy in selected Muslim countries. The research, in the Libyan law, shows the development of community legislation in Libya, as well as the constraints and the evolution of polygamy through passages of time, and detailed statement of these restrictions and the implications of violation of such laws. In terms of the method, the research conducted an evaluation of the system of polygamy in Libyan law through a questionnaire that seeks to amass opinions of the public, in addition to sessions of interviewing Family Court judges and specialists in the law in order to understand the issues of polygamy in Libyan law. The researcher utilized the library research approach in order to collect the material needed for literature and the descriptive method to collect the views of the general public, the opinion of the judges who handle family affairs as well as law specialist and finally the analytical approach to analyze texts, field information and specialist opinions. The thesis summarizes that at the heart of the system of Libyan polygamy in the Islamic law, which is evaluated based on the data sets, revealed that criterion of self-interest as well as restriction imposed by high court is solely to control and in favor of the system of polygamy in general and it was proven to be a clear defect in the legislative system of polygamy in the Libyan law.

ملخص البحث

يتناول البحث دراسة قيود تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية وتطورها في قانون الأسرة في ليبيا، فبين أدلة المشروعية وقيود التعدد والحكمة منه في الشريعة الإسلامية، ثم بين آراء العلماء في القيود المفروضة قانوناً بالمخالفة للشريعة الإسلامية ومدى جواز تقييد التعدد، وقدم البحث نماذجاً للتعدد في قوانين بعض الدول الإسلامية، وفي جانب القانون الليبي بين البحث تطور تشريعات الأسرة في ليبيا وتطور قيود تعدد الزوجات والمراحل الزمنية التي مرت بها وبيان تلك القيود تفصيلاً والآثار المترتبة على مخالفتها، وتم إجراء تقييم لنظام تعدد الزوجات في القانون الليبي من خلال استطلاع الرأي العام عن طريق استبيان وأسئلة قاضي محكمة الأسرة والمختصين في القانون وذلك بهدف الوصول إلى كشف عيوب نظام التعدد في القانون الليبي ولتقديم نص قانوني بديل عن النص الوارد بخصوص تعدد الزوجات، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية والمنهج الوصفي لتجميع آراء العامة ورأي قاضي الأحوال الشخصية والمختصين في القانون والمنهج التحليلي لتحليل النصوص والمعلومات والآراء، وتوصل إلى نتيجة وهي قيام نظام تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية على معيار المصلحة واستنتج أن قيد إذن المحكمة في القوانين الوضعية هو قيد صالح لضبط نظام تعدد الزوجات عموماً واستنتج وجود خلل تشريعي في النظام القانوني لتعدد الزوجات في القانون الليبي .

الإهداء

إلى روح المرحوم والدي

إلى الغالية أُمِّي

إلى رفيقة دربي زوجتي الحبيبة

إلى ولديّ مفتاح ومحمد

إلى شهداء وأبطال ثورة 17 فبراير

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وعرّفان

يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، وتحلياً بأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرّفان إلى الأستاذة دكتورة ربحانه الحاج عبد الله التي قامت بالإشراف على هذا العمل وما قدمته من نصح وإرشاد وتوجيه لإظهاره بالصورة المطلوبة، وعلى مجهوداتها التي بذلتها لمساعدتي والوقوف بجاني من أجل إتمام رسالتي العلمية، وأدعو الله أن يوفقها ويسدد خطاها لما فيه الخير والصلاح، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بقسم الشريعة والقانون وقسم الدراسات العليا بأكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا على تقديم كافة التسهيلات الإدارية والعلمية لإنجاز هذا العمل بالصورة المطلوبة، أخيراً أتقدم بالشكر إلى صديقي الأستاذ خليل إجمحمد المجعي الذي وقف بجاني وكان مشجعاً وداعماً لي في هذا العمل.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
i	الملخص باللغة الماليزية
ii	الملخص باللغة الإنجليزية
iii	ملخص البحث باللغة العربية
iv	الإهداء
v	شكر وعرافان
vi	المحتويات
الفصل الأول : مدخل للدراسة	
1	المقدمة
3	أهمية البحث
4	سبب اختيار موضوع البحث
4	مشكلة البحث
5	أسئلة البحث
5	أهداف البحث
6	نطاق البحث
6	منهج البحث
7	معوقات البحث
7	الدراسات السابقة

الفصل الثاني : تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية

- 13 المبحث الأول : إباحة الشريعة الإسلامية لتعدد الزوجات
- 14 المطلب الأول : تعدد الزوجات في الديانات السماوية السابقة للإسلام
- 14 الفرع الأول : تعدد الزوجات في الديانة اليهودية
- 15 الفرع الثاني : تعدد الزوجات في الديانة المسيحية
- 17 المطلب الثاني : آلية تنظيم تعدد الزوجات في التشريع الإسلامي
- 17 الفرع الأول : أدلة مشروعية التعدد
- 18 أولاً : دليل المشروعية من القرآن الكريم
- 23 ثانياً : دليل المشروعية من السنة
- 24 ثالثاً : دليل المشروعية بالإجماع
- 26 الفرع الثاني : قيود تعدد الزوجات الواردة في الشريعة الإسلامية
- 27 أولاً: العدد
- 33 ثانياً : القدرة على الإنفاق
- 39 ثالثاً : العدل بين الزوجات
- 43 الفرع الثالث : الحكمة من التعدد في الشريعة الإسلامية
- 44 أولاً : أسباب راجعة إلى التشريع
- 50 ثانياً : أسباب راجعة إلى المستفيد من التشريع
- 57 المطلب الثالث: آراء الفقهاء في قيود تعدد الزوجات في للشريعة الإسلامية
- 57 الفرع الأول : مسألة تعدد الزوجات بأسباب جديدة
- 57 أولاً : المنادين بتوافر الأسباب

61	ثانياً : الراضين للأسباب
61	الفرع الثاني : ترجيح الآراء
62	الفرع الثالث : موافقة الزوجة الأولى لزوجها على الزواج بأخرى
64	المبحث الثاني : تعدد الزوجات في العصر الحديث
65	المطلب الأول : مدى جواز تقييد تعدد الزوجات في نظر الشريعة الإسلامية
65	الفرع الأول : حق السلطة التشريعية في تقييد أو منع تعدد الزوجات
66	أولاً: حقها في التقييد
69	ثانياً : حقها في المنع
70	الفرع الثاني : حق الزوجة في اشتراط عدم الزواج عليها
71	أولاً : الرأي المعارض للشرط
72	ثانياً: الرأي المؤيد للشرط
73	ثالثاً : الاشتراط في القوانين الوضعية
77	المطلب الثاني : مناقشة محاولات تقييد تعدد الزوجات في العالم الإسلامي حديثاً ..
79	الفرع الأول : المحاولة الأولى سنة 1926
80	الفرع الثاني : المحاولة الثانية سنة 1929
81	الفرع الثالث : المحاولة الثالثة سنة 1943 حتى سنة 1965
82	الفرع الرابع : المحاولة الرابعة سنة 1979
85	المطلب الثالث : نماذج لنظام التعدد في بعض الدول الاسلامية
85	الفرع الأول : نظام التعدد في ماليزيا

86	أولاً : ولاية سيلانجور - ولاية كولاالمبور - ولاية قذح - ولاية برليس - ولاية نجري
	سمبلن - ولاية ملاكا - ولاية باهانج - ولاية جوهر - ولاية صباح - ولاية سراواق
	- ولاية بينانج .
94	ثانياً : ولاية كلنتن - ولاية بيراك - ولاية ترنجانو
100	الفرع الثاني : نظام التعدد في مصر
105	الفرع الثالث : نظام التعدد في المغرب
115	الفرع الرابع : نظام التعدد في تونس
	الفصل الثالث : قيود تعدد الزوجات في القانون الليبي
120	المبحث الأول : مراحل تشريعات الأسرة في ليبيا
121	المطلب الأول : تشريعات الأسرة في ليبيا قبل الإستقلال
121	الفرع الأول : فترة الحكم العثماني
122	الفرع الثاني : فترة الاحتلال الإيطالي
123	الفرع الثالث : فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية
124	المطلب الثاني : تشريعات الأسرة في ليبيا بعد الإستقلال
124	الفرع الأول : قانون نظام القضاء لسنة 1954
124	الفرع الثاني : قانون نظام القضاء لسنة 1958
125	الفرع الثالث : القانون رقم 13 لسنة 1964 بشأن الإجراءات الشرعية
126	الفرع الرابع : القانون رقم 176 لسنة 1972 في شأن كفالة بعض حقوق المرأة في الزواج والتطبيق للإضرار والخلع
129	الفرع الخامس : القانون رقم 10 لسنة 1984 وتعديلاته بشأن الأحكام الخاصة بالزواج

- 131 المبحث الثاني : مراحل تطور قيود تعدد الزوجات في القانون الليبي
- 131 المطلب الأول : مراحل نشأة القيود
- 132 الفرع الأول : مرحلة القانون رقم 10 لسنة 1984
- 133 الفرع الثاني : مرحلة القانون رقم 22 لسنة 1991
- 136 الفرع الثالث : مرحلة القانون رقم 9 لسنة 1994
- 139 المطلب الثاني : تفصيل قيود تعدد الزوجات في القانون الليبي
- 139 الفرع الأول : وجود أسباب جديدة
- 141 الفرع الثاني : موافقة الزوجة الأولى التي في عصمة الزوج أمام المحكمة الجزئية المختصة
- 144 الفرع الثالث : صدور حكم بالموافقة من المحكمة الجزئية المختصة في دعوى تختصم فيها الزوجة
- 149 المطلب الثالث : الآثار القانونية المترتبة على مخالفة قيود التعدد
- 149 الفرع الأول : بطلان عقد الزواج الثاني
- 151 الفرع الثاني : حق الزوجة الأولى في طلب تطليق الزوجة الثانية
- الفصل الرابع : تقييم قيود تعدد الزوجات باستطلاع الآراء
- 155 المبحث الأول : مكان استطلاع الرأي
- 157 المبحث الثاني : استطلاع آراء المواطنين
- 157 المطلب الأول : العينة والاستبيان والطريقة
- 162 المطلب الثاني : تحليل الآراء والمناقشة
- 165 المبحث الثالث : استطلاع آراء القاضي والمختصين في القانون

165	المطلب الأول : المقابلات والأسئلة
165	الفرع الأول: أسئلة قاضي الأحوال الشخصية
167	الفرع الثاني: أسئلة المختصين في القانون .
168	المطلب الثاني : تحليل الآراء والمناقشة
171	الخاتمة
171	النتائج
173	التوصيات
175	ملحقات البحث
191	قائمة المراجع